

---

# العلم والنظرة العربية إلى العالم: التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة(\*)

سمير أبو زيد (\*\*\*)

باحث في فلسفة العلم والحضارة - مصر.

## مقدمة

بعد حوالي قرن ونصف القرن من بدايات النهضة العربية الحديثة، يمكن القول بحدوث تقدّم في بعض المجالات، سواء على مستوى النظم المجتمعية، أو الفنون والآداب، أو البنية التحتية والنظم الخدمية. ولكن بقي مجال واحد سقط تماماً تقريباً من خريطة هذا التقدّم النسبي في مسيرة النهضة، وهو العلم.

فطوال تلك المدّة لم تنتج المجتمعات العربية، باستقلال عن الغرب، ابتكاراً علمياً واحداً، ولا عالماً بارزاً واحداً، ولا تطبيقاً تكنولوجياً عالمياً جديداً، أو حتّى منتجاً صناعياً جديداً بشكل تام. كافة الإنجازات العلمية العربية، الشديدة المحدودية، تمت إما بواسطة علماء مهاجرين في الغرب، أو بواسطة استيراد منظومات غربية بشكل متكامل، أو حتّى من خلال توكيلات «علمية» تكنولوجية دون الحد الأدنى من استيراد للتكنولوجيا. وفي واقع الأمر، كلّ ما يعتمد على الفكر العلمي، سواء على مستوى العلم النظري أو التطبيقي، قد حقّق في هذه الفترة فشلاً كاملاً. وقد نتج من ذلك إما الفشل التام منذ البدء لبعض المؤسسات العلمية، مثل مؤسسات التعليم فوق الجامعي ومراكز الأبحاث التكنولوجية، أو تفرّغاً من المضمون، كما في حالة مؤسسات التعليم الجامعي أو المؤسسات التكنولوجية والصناعية.

وعلى التوازي مع ذلك، أظهر الفرد العربي رفضاً كاملاً، سواء على مستوى السلوك الخاص أو العام، وسواء على مستوى الفرد العادي أو المثقف، أو حتّى المتخصص في العلوم؛

---

(\*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(\*\*) من مؤلفاته: العلم وشروط النهضة (٢٠٠٨). البريد الإلكتروني: samir\_abuzaid\_h@hotmail.com.

للعلم. فالعالم في معمله يطبّق المنهج العلمي، ولكنه في إدارة معمله ذاته وعلاقاته بزملائه أو في حياته الخاصة يظهر تناقضاً تاماً معه. والأمر هو ذاته بالنسبة إلى المهندس والطبيب والسياسي والمهني والإعلامي... إلخ.

التبرير المعروف لهذه الحالة هو أن النظم السياسية العربية لم تتحول بعد إلى حالة الحدائثة التي تضمن حراكاً مجتمعياً حقيقياً وإطلاقاً لطاقت المجتمع. وهذا تبرير صحيح، على وجه العموم، وتشترك معه باقي المجالات المجتمعية من فنون وأداب وجمعيات مدنية ومؤسسات تجارية وصناعية ونوادٍ للأنشطة الرياضية... إلخ. ولكن على الرغم من أن هذه المجالات تشترك مع العلم في الظروف نفسها، إلا أننا لا نجد رفضاً مماثلاً لها، كما هو الحال بالنسبة إلى العلم. ففي نهاية الأمر، هناك رؤوس أموال ضخمة جداً في المنطقة العربية يمكنها أن تعمل في مجال إنتاج المعرفة والتكنولوجيا العلمية دون الحاجة إلى الدولة ذاتها.

في واقع الأمر، القضية أعمق من ذلك بكثير. فليست القضية في جوهرها مشكلة نظم سياسية، وإن كانت تمثل جزءاً أساسياً من المشكلة، وإنما المشكلة هي على مستوى المجتمعات العربية ذاتها. فالحقيقة هي أن هذه المجتمعات، على الأقل في الفترة المذكورة، ترفض العلم على مستوى اللاوعي. الفرد العربي لا يؤمن بالعلم، سواء كان هذا الفرد فرداً عادياً لا تأثير له في اتخاذ القرار، أو سياسياً له تأثير كبير في توجّهات المجتمع، أو حتى عالماً متخصصاً يمارس العلم في المدرج والمختبر.

هذه الإشكالية هي موضوع هذا البحث. فالعائق الحقيقي، إذن، لتقبّل المجتمعات العربية الحديثة والمعاصرة للعلم هو «نظرة هذه المجتمعات إلى العالم». ووجود هذا العائق يستلزم «إعادة تأسيس» العلم في تلك النظرة. بهذا المعنى يكون لهذه القضية شقان: العلم، ونظرة المجتمع إلى العالم. ولذلك تحتاج معالجة هذه القضية إلى صياغة ماهية العلم الذي نأمل في تأسيسه في المجتمع من جانب، وإلى صياغة ماهية النظرة إلى العالم التي يمتلكها المجتمع، وإنشاء علاقة هذه النظرة بالعلم من جانب آخر.

## أولاً: منطق وبنية العمل

هل هناك ما يمكن أن نسميه بـ «النظرة العربية إلى العالم»؟ الإجابة هي: نعم. فكلّ إنسان، وكل مجتمع، يمتلك نظرة إلى العالم. ووجود هذه النظرة، وغالباً بشكل غير واع، هو الذي يبرّر افتراضنا لوحدة سلوك وتصرفات الأفراد والمجتمعات. والفرد العربي، والمجتمعات العربية، مثلها مثل أي فرد أو مجتمع آخر، تمتلك وجهة نظر تجاه العالم تقبّع بشكل طبيعي على مستوى اللاشعور، وتؤدي إلى نوع من الوحدة في السلوك والتصرف، سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي.

تكمّن إشكالية العلم، إذن، في نظرة المجتمعات العربية إلى العالم. الفرد العربي يرفض العلم، لا لشيء، إلا لأن «نظرة المجتمعات العربية إلى العالم» ترفض العلم. ليس الأمر واضحاً، فما هي «نظرة المجتمعات العربية إلى العالم»، ولماذا ترفض العلم؟ كما إن تاريخ هذه المجتمعات

زأخر بعصور زاهرة تقدّم فيها العلم العربي - الإسلامي، فلماذا ترفض العلم الآن؟ هل تغيرت نظرة المجتمعات العربية أم أن الذي تغير هو العلم، أم كلاهما؟ وأياً كان تعريفنا لهما، كيف يكون السبيل إلى إعادة «الاتفاق» بين النظرة العربية والعلم؟

هذه هي، على العموم، الأسئلة التي نحاول أن يقدم إجابات لها. وتحقيق ذلك يتطلب:

١ - بحثاً تحليلياً دقيقاً لمفهوم النظرة إلى العالم، ثمّ النظرة العربية إلى العالم

واستخلاص ما يمكن أن نسميه «النظرة المعرفية العربية»، وتحديد عناصرها الأساسية.

**فشل التأسيس العلمي  
للنهضة العربية بسبب  
تناقض الفكر العلمي الحديث  
الحتمي والميكانيكي مع  
النظرة العربية إلى العالم؛  
بعكس العلم المعاصر.**

٢ - بحثاً دقيقاً في الفرق بين «العلم العربي» و«العلم الحديث» واستخلاص السبب، في قبول المجتمعات العربية - الإسلامية قديماً لـ «العلم العربي» ورفضها حديثاً لـ «العلم الحديث». وهذا يتطلب توفّر نظرة «تطورية تاريخية» للعلم تنشئ هذه العلاقة في إطار من تطور العلم ككل.

٣ - وقوفاً على المحاولات السابقة القديمة والحديثة لتحقيق التوافق بين الفكر العربي - الإسلامي والعلم، ومن ثمّ تحليل هذه المحاولات واستكشاف السمات المنهجية للمحاولات الناجحة في التراث، واستخلاص النموذج الملائم لتحقيق الهدف نفسه.

## ثانياً: المفاهيم الأساسية

### ١ - مفهوم التأسيس العلمي للنهضة

«التأسيس العلمي للنهضة» هو مفهوم مركّب، فهو يعتمد أولاً على مفهوم «التأسيس للنهضة»، وهو يعني، على وجه العموم، أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق نهضة حضارية إلا انطلاقاً من، أو بناء على، «أسس فكرية» يشترك في تحقيقها ويتبنّاها، إما صراحة أو ضمناً، كافة أو غالبية، أفراد المجتمع. وهذه «الأسس» لها مستويات ثلاثة: مستوى نظرتنا واعتقاداتنا الأساسية عن العالم، ومستوى التصوّرات العقلية أو الفلسفية، ثمّ مستوى التعامل مع الواقع التجريبي.

- **المستوى الأوّل** هو ما نعبر عنه بمفهوم «النظرة إلى العالم». وعموماً، يعبر هذا المستوى عن تصوّرات كلية عامة عن الاعتقادات الأساسية التي يعتنقها المجتمع ككل، أو جزء كبير منه.

- **المستوى الثاني** يعبر عمّا هو عقلي أو فلسفي. فتطرح هذه الأسس في صورة تصوّرات عامة تعبر عن التوافق المجتمعي، ولكنها، بحكم طبيعتها كفكر عقلي، تقبل في الوقت نفسه الاختلاف حولها بين الأفراد، كما تقبل التغيير والتطور، وذلك كما في التصوّرات الخاصة بطبيعة الدولة وسماتها الأساسية، ومفهومنا عن العلاقة بين الأفراد والدولة... إلخ.

- **المستوى الثالث** يعبر عن تصوّراتنا عن الأسلوب أو الوسيلة التي يحيا من خلالها أفراد المجتمع في الواقع، وأنشطتهم الواقعية، وإنتاجهم المادي، والمؤسسات التي يقيمونها، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي ينشئونها... إلخ. وهذه هي «الأسس العلمية».

بهذا المعنى، لا تكون القضية مجرد تحقيق إنجازات بحثية علمية وتكنولوجية، ولا إنشاء مؤسسات ومنظمات علمية في المجتمع، وإنما القضية أكثر عمقاً، تختص بتحوّل فكر المجتمع كلّهُ، أو غالبية، نحو تصوّرات علمية معيّنة (معاصرة) من شأنها أن تجعل تحقيق هذه الإنجازات أمراً طبيعياً، لأنها نابعة من إيمان المجتمع نفسه بهذه التصرّوات العلمية.

بناء على هذا التعريف، سوف نعني بقضية «التأسيس العلمي للنهضة العربية» إعادة تأسيس مفهومنا «العلمي» لطبيعة علاقاتنا المجتمعية والمادية، وبحيث يقوم هذا المفهوم على أساس التصرّوات العلمية المعاصرة، وعلى أساس الاتساق مع النظرة العربية إلى العالم، وبحيث يصبح مفهومنا العلمي بعد عملية التأسيس جزءاً جوهرياً من الأسس الفكرية التي يعتنقها أفراد المجتمعات العربية على وجه العموم.

وبخصوص تصوّراتنا عن الجانب العلمي في عملية التأسيس، فنحن ننطلق من فرضية أساسية هي أن المعاينة المباشرة لواقع المجتمعات العربية، تبين أن الجهود المبذولة في فكر النهضة العربية الحديثة منذ بداياتها وحتى الآن، لتأسيس العلم في المجتمعات العربية، قد فشلت، وأن السبب في ذلك هو أن العلم السائد في تلك الفترة، هو «العلم الحتمي الميكانيكي الحديث» الذي يتناقض مباشرة مع النظرة العربية إلى العالم.

ولأن الفكر العلمي المعاصر هو علم غير حتمي وغير ميكانيكي، يظهر واضحاً أنه يقبل الاتساق مع النظرة العربية. لذلك ستركز محاولتنا في هذا العمل على إنشاء العلاقة بين فكر الذات ونظرتها إلى العالم من جهة، والعلم بحسب تصوّراته المعاصرة من جهة أخرى.

وعملية التأسيس العلمي ليست قضية خاصة بالمجتمعات العربية فقط، وإنما هي قضية إنسانية عامة، وتمثل مرحلة أساسية من مراحل التطور في أي حضارة. فالتأسيس العلمي للحضارة الأوروبية الحديثة قد تمّ في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، حيث تمّ تأسيس العلم الحديث في الفكر الأوروبي الوسيط في ذلك الوقت. ولعملية التأسيس العلمي شروط لا بدّ من تحقّقها حتى تنجح عملية التأسيس. وهذه الشروط يمكن استخلاصها من أدبيات تاريخ العلم ومراجعة الكيفية التي تمّت بها هذه العملية في أواخر العصر الوسيط وأوائل عصر النهضة الأوروبية.

فإذا قمنا باستخلاص هذه الشروط من التجربة الأوروبية، باعتبارها تجربة إنسانية، سوف يكون من الممكن أن نبحث عملية التأسيس العلمي في مجتمعاتنا العربية المعاصرة على أساس صحيح، وأن نحدّد عوامل النقص التي أدت إلى فشل عملية التحوّل إلى العلمية عبر حوالى قرن ونصف من محاولات النهضة والتحديث. كما يمكن أن نحدّد الشروط الصحيحة اللازم تحقّقها حتى تنجح محاولتنا الراهنة لتحقيق الهدف نفسه.

## ٢ - مفهوم النظرة إلى العالم

مفهوم «النظرة إلى العالم» هو مفهوم موجود في الفكر الغربي، ويرجع إلى استخدام المثالية الألمانية له في عصر النهضة الأوروبية. وعلى الرغم من أنه مفهوم مطروح في الفكر الفلسفي، إلا أنه ليس خالياً من المشكلات، فهو في واقع الأمر مفهوم إشكالي.

فمن الناحية الاصطلاحية لا يوجد في الفكر الغربي، وبالمثل أيضاً في الفكر العربي، توحيد للترجمة الشائعة له عن الألمانية. ومن ناحية المضمون لا يوجد توحيد في المضمون الذي يستعمل هذا المصطلح للدلالة عليه. ويمكن القول، على العموم، إن هذا المفهوم محدود، إن لم يكن نادر الاستعمال في التيار الرئيسي للفكر الغربي، وبالتبعية في الفكر العربي الحديث. ولهذا الوضع أسباب تخص طبيعة الفكر الغربي الحديث ذاته.

وعلى النقيض من ذلك، فهذا المفهوم، على الرغم من عدم استقرار ترجمته أو تدقيق مضمونه بعد، يستخدم بشكل أوسع في مجالات خلاف التيار الرئيسي لفكر الحداثة. فهو يستخدم في إطار فكر مابعد الحداثة، والتعددية الثقافية، وعلم النفس، ومابعد الكولونيالية، وفي علم اجتماع المعرفة، وفي التصورات العلمية الجديدة، خصوصاً في تفسير ميكانيكا الكم، وفي فلسفة الدين.

هذا الوضع يوحي بأن هذا المفهوم «النظرة إلى العالم»، هو مفهوم يحمل في طياته مفاهيم التعددية والنسبية واللامركزية، وهذا يفسر بسهولة تجاهل فكر الحداثة له. ففكر الحداثة، كما هو معروف، يركز على المفاهيم - النقيض لهذه المفاهيم. فهو يركز على المركزية الأوروبية، وعلى مفهوم «التقدم» الخطي للبشرية، وعلى القدرة المطلقة للعقل... إلخ. باختصار يمكن القول إن هذا المفهوم، أي «النظرة إلى العالم»، على رغم أنه مفهوم طبيعي وبديهي، إلا أنه في واقع الأمر يعتبر متناقضاً مع فكر الحداثة الذي يلغي بشكل غير مباشر فكرة تعدد وجهات النظر إلى العالم.

أما على صعيد المصطلح، فأصله الألماني هو Weltanschauung، ومعناه المباشر في لغته الأصلية هو منظور أو النظر إلى العالم. ومع ذلك نجد المفهوم ذاته مستخدماً في الإنكليزية بتعبيرات متعددة بشكل كبير. فإلى جانب استخدامه بلغته الأصلية نفسها، تستخدم تعبيرات مثل: صورة العالم، والنظرة إلى العالم، وفرضيات العالم، والنظرة الخارجية إلى العالم، والتخطيط التصوري، والنظرة الكلية، ومنظومات المعنى الثقافية، والفرضيات المسبقة، واستخدامات أخرى تخرج عن الحصر.

وهي تعبيرات تدور جميعاً حول مفهوم واحد مشترك، ولكنها لا تستخدم مصطلحاً واحداً للتعبير عنه. وهذا الاختلاف في التعبير يعكس معه أيضاً عدم التحديد المشترك للمضمون الذي يعبر عنه هذا المفهوم الواحد المشترك. فالتعبيرات متعددة، وفي الوقت نفسه المضمون المعطى له متعدد أيضاً؛ وهذا يعكس أن هذا المفهوم لم يتأسس بشكل كامل بعد.

ويمكن تلخيص موقف مارتن هيدغر من مفهوم «النظرة إلى العالم» على أنها:

- ليست مجرد تصور عن نسيج الأشياء الطبيعية، ولكنها في الوقت نفسه تفسير للمعنى والغرض للوجود الإنساني وللتاريخ.

- تتسع لتشمل تفكيراً كلياً شاملاً في العالم والوجود الإنساني.

- تنشأ من نظرة طبيعية إلى العالم.

- ليست موضوع معرفة نظرية، وإنما هي قضية اعتقادات متسقة تحدّد الأحوال الحالية للحياة بشكل أو بآخر بصورة صريحة ومباشرة.

- يمكن أن تتحدّد بواسطة خرافات وتحيّزات أو معرفة وخبرة علمية كاملة، أو خليط بين الخرافة والمعرفة والتحيّز والمنطق الجامد.

فمفهوم «النظرة إلى العالم» هو مفهوم شامل بأقصى درجات الشمولية، وهو مفهوم بنيوي يتكون من بنية مفاهيمية جزئية، والمفهوم المركزي في هذه البنية هو مفهوم الاعتقاد. والبنية المفاهيمية تتركب بشكل أساسي من الكيفية التي ندرك بها العالم، سواء كانت دينية أو فلسفية أو علمية؛ ومن العناصر الأساسية في هذه البنية المفاهيمية مفهومها المعنى والغرض. فـ «النظرة إلى العالم» هي مفهوم إنساني، ولذلك إذا لم يحمل كشفاً أو إيضاحاً للمعنى والغرض في العالم، لم يكن له معنى بالنسبة إلى الإنسان.

### ٣ - الاتساق في النظرة إلى العالم

في هذا البحث نطرح مفهوم «الاتساق» باعتباره المفهوم الجوهرى في «النظرة إلى العالم». فإذا كان لكل إنسان، أو لكل ثقافة، نظرة إلى العالم، فإن السمة الأساسية التي تميّز هذه النظرة هي أنّها تكون متسقة مع ذاتها ومع العالم الواقعي. والنظرة إلى العالم التي لا تتسم بالاتساق تسقط من تلقاء نفسها؛ يتركها الفرد، والمجتمع، والثقافة التي تعتنقها.

فنجاح الحضارة العربية - الإسلامية القديمة في الانتشار في العالم القديم، كان بسبب «الاتساق» مع الذات ومع العالم. ونجاحها في تحقيق تقدّم علمي وتكنولوجي على مستويات متعدّدة كان بسبب تحقيق «الاتساق» بين النظرة العربية - الإسلامية والعلم. كما إنّ توقف هذه الحضارة عن التقدّم العلمي كان بسبب تحول طراً على طبيعة العلم، من شأنه أن يؤدي إلى «عدم الاتساق» بينها وبين العلم.

ونجاح الفكر الأوروبي الحديث في تأسيس العلم الجديد في أوروبا العصر الوسيط، كان بسبب نجاح هذا الفكر في تحقيق «الاتساق» بين نظرة هذه المجتمعات إلى العالم والعلم الجديد «الحديث». والأقول الحالي للعلم الحديث والظهور التدريجي للعلم المعاصر هو بسبب تحولات طرأت على مفهوم العلم، أنتجت العلم المعاصر، من شأنها أن تنشئ نوعاً من «عدم الاتساق» بين نظرة المجتمعات الأوروبية المعاصرة والعلم الحديث (الذي لم يعد معاصراً).

كما هو واضح، يمكن تفسير كافة الظواهر التاريخية السابقة من حيث نشأة العلم

وسقوطه، سواء في المجتمعات العربية القديمة والحديثة، أو المجتمعات الأوروبية الوسيطة والحديثة والمعاصرة من خلال مقولة الاتساق عموماً.

والبنية المبدئية لمفهوم النظرة إلى العالم تتكون من ثلاثة موضوعات أساسية، هي: تصوراتنا للموجودات في العالم، وتصوراتنا لأسلوب المعرفة، وتصوراتنا للقيم المجتمعية التي تحدّد كيفية عملنا في المجتمع. وكل هذه التصوّرات هي اعتقادات، لأنها غير مشروطة لا بمنهج علمي تجريبي، ولا بمنهج عقلي منطقي، وإن كانت تحتمل التوصل إليها بواسطة مثل هذه المناهج.

وهذه المجموعات الثلاث من التصوّرات، في أي نظرة إلى العالم، لا تكون منفصلة عن بعضها البعض، ولا يمكن أن تتعارض مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، النظرة التي تفترض الوجود المادي فقط، وتنكر الوجود فوق الطبيعي، لا تستمد القيم من مصدر فوق طبيعي، وإلا كان ذلك تناقضاً، وإنما تمتلك منظومة قيمية معتمدة على العقل الإنساني. وبالعكس، النظرة التي تعترف بوجود إله خالق، كموجود فوق طبيعي، لا تستمد القيم من العقل وحده، وإلا كان ذلك تناقضاً، وإنما تمتلك منظومة قيمية معتمدة على الدين؛ وهذا هو مبدأ الاتساق.

فالنظرة إلى العالم تتسم بشكل طبيعي بـ «الاتساق». بناء على ذلك، سوف نحدّد مفهوم الاتساق في النظرة إلى العالم في «وجود ترابط عضوي ما بين عناصر النظرة المحدّدة إلى العالم».

## ٤ - النظرة المعرفية العربية إلى العالم

### أ - النظرة العربية إلى العالم

الفكر العربي المعاصر ينتمي ثقافياً/حضارياً إلى الحضارة العربية - الإسلامية. وهو في جوهره، كفكر يطرحه المفكّرون العرب المعاصرون، يعبرّ، على العموم، عن محاولة التوفيق بين نظرة الحضارة الإسلامية «القديمة» إلى العالم وفكر الحداثة المعاصر. ويمكننا القول عموماً إن نظرة المثقفين والمفكّرين في المجتمع تماثل التفكير الواعي عند الفرد، وإن نظرة الجمهور في المجتمع تماثل التفكير غير الواعي للفرد. على أساس هذا التشبيه، يمكننا القول، عموماً أيضاً، إن النظرة الواعية للمجتمعات العربية، نظرة المفكّرين، هي نظرة توفيقية ما بين النظرة الإسلامية القديمة والنظرة الغربية الحديثة. وذلك في حين إن النظرة غير الواعية للمجتمع، أي نظرة الجمهور، هي النظرة الإسلامية.

والنظرة العربية - الإسلامية إلى العالم تشكّلت واكتملت من خلال نصّ منزل، وفي فترة لا تتجاوز ثلاثة وعشرين عاماً. ومن الضروري هنا الإشارة إلى التفرقة الأساسية بين النظرة إلى العالم التي تعتنقها ثقافة /حضارة معينة ومصدر هذه النظرة. فهذه النظرة يمكن أن تنشأ بناء على اعتقادات دينية أو طبيعية أو عقلية، أو بناء على مزيج منها جميعاً.

وعلى العموم، تتكون النظرة العربية - الإسلامية إلى العالم من عناصر اعتقادية، هي:

- قدرة العقل: العقل هو الأداة الأساسية في المعرفة، ولكن هناك حدوداً للعقل.

- دور الاعتقاد: الاعتقاد في وجود الله، وفي صحة الرسالة المحمدية.

- وظيفة الإنسان: وظيفتان، عبادة الله، وإقامة المجتمعات الأخلاقية.

- القدرة على الاختيار: على المستوى الجزئي، الإنسان قادر على الاختيار، وعلى المستوى الكلي هو مجبر بحكم خلق الله لطبيعته.

- قوانين الوجود: التغيير على المستوى الجزئي الإنساني له أسباب، هي السنن الكونية، وعلى المستوى الكلي (الإلهي) ناتج من الإرادة الإلهية.

- التطور: الوجود، سواء على مستوى

الأشياء الجزئية، أو على مستوى الكون كله، يعتمد على التدرج مع الزمن. وبلغت عصرنا الحالي، فإن الوجود يعتمد على مبدأ التطور.

يتضح من استعراضنا للعناصر الأساسية للنظرة العربية - الإسلامية إلى العالم أن هناك مبادئ واضحة محددة في هذه العناصر تخص مفهوم المعرفة على العموم، ومفهوم العلم «التجريبي» على الخصوص. وهذه المبادئ العامة، ليست مجرد تصوّرات نظرية تحتاج إلى

متخصصي الفلسفة وعلوم الدين لإدراك مغزاها، وإنما هي مبادئ مستقرة في اللاوعي المجتمعي بشكل تلقائي طبيعي.

تتكون البنية المبدئية لمفهوم النظرة إلى العالم من تصوراتنا للموجودات في العالم، وتصوراتنا لأسلوب المعرفة، وتصوراتنا للقيم المجتمعية.. وكل هذه التصورات هي اعتقادات.

## ب - النظرة المعرفية العربية

النظرة المعرفية العربية إلى العالم هي جزء من النظرة العربية - الإسلامية إلى العالم، وتتمثل الجوانب المعرفية في هذه النظرة في ما يلي:

- العقل هو الأداة الأساسية للمعرفة، والمعرفة من حيث المبدأ ممكنة.

- العقل مطالب بالردّ عن سؤال المعرفة، معرفة كيف بدأ الخلق، ومعرفة كيف تتكون الأشياء، والبدء هو من ملاحظة الطبيعة.

- المعرفة العلمية هي عمل أخلاقي وديني، لأنها تقرب الإنسان من معرفة الله.

- المعرفة العلمية هي واجب ديني، لأنها تمكّن الإنسان من إقامة المجتمعات والقيام بمسؤولية الإنسان تجاه الخالق، وهي إعمار الأرض وإقامة المجتمع على الأخلاق.

- هناك حدود لقدرة الإنسان على المعرفة (العالم أعقد من أن يعرفه الإنسان).

- العلم محكوم بالمبادئ الأخلاقية المنزلة من الله (العلم ليس حراً بشكل مطلق).



- علاقة الإنسان بالطبيعة هي علاقة الاستخدام دون إفراط أو جور (لا يهدف العلم إلى مجرد استغلال الطبيعة لمصلحة الإنسان بلا حدود).

- الإنسان يمتلك حرية الاختيار، ويخضع نتيجة للملكة العقل، لقوانين الطبيعة.

- هناك سنن كونية ناتجة من الإرادة الإلهية (مبدأ قوانين الكون) تحكم التغيير.

- مبدأ التطور مع الزمن (ليس بالمفهوم الدارويني للصراع من أجل البقاء).

- مبدأ الكمّ (المعرفة هي معرفة كمية).

- مبدأ التقدّم (العلمي)، ولكن في حدود الجوانب الأخلاقية.

ويمكن إجمال هذه العناصر في ثلاثة مبادئ عامة، هي حدود المعرفة العلمية، واللاحتمية في العلاقات السببية، ثمّ الوظيفة الأخلاقية للمعرفة العلمية. وفي إطار هذه العناصر التي تكوّن النظرة المعرفية العربية - الإسلامية ظهر، وتطور العلم العربي.

## ٥ - منهج الفصل - الوصل عند عبد القاهر الجرجاني

من الأشياء المهمة بالنسبة إلى القضايا التأسيسية، وبخاصة في حالة الفكر العربي الإسلامي، الاعتماد على نموذج من التراث حتّى تنجح عملية التأسيس. والسبب في ذلك واضح، فالهدف الذي يهدف إليه هو «غرس» التصوّر الذي يطرحه في فكر الذات وتثبيته. وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي الاعتماد على جزء من فكر الذات نفسه باعتباره نموذجاً على صحة، أو دليلاً على نجاح هذا التصوّر في تحقيق المطلوب. وهذا ليس عملاً ذرائعياً أو نفعياً دون مضمون حقيقي، وإنما هو عمل صحيح تماماً، إذ يؤدي إلى إيضاح الفكر الجديد في أوضح صورة ممكنة، وذلك بحيث يمكن في ما بعد إقامة باقي البناء على الأساس الذي تمّ الارتكاز عليه. ولا يعني ذلك أن النموذج المختار من التراث، مهما كان سابقاً لزمّنه، يمتلك فكراً معاصراً، فالاختلافات جوهرية بين أي فكر قديم مهما كان، وما وصل إليه فكرنا الحديث والمعاصر؛ وإنما يعني فقط أنّه يمتلك مبادئ عامة يمكن تأسيساً عليها إقامة الفكر المعاصر المطلوب.

وإذا أردنا أن نرتكز على نموذج من التراث لتحقيق القضية التي نطرحها، وهي العلاقة بين النظرة العربية والعلم، فيجب أن يتسم هذا النموذج بالسمات الآتية:

- أن يكون نموذجاً علمياً، بمعنى أن يعالج قضية علمية.

- أن يعتمد على المفهوم الاحتمالي للاستقراء، كما فهمه الفكر العربي - الإسلامي القديم.

- أن يعتمد عدم الفصل الكامل بين الذات والموضوع، أيضاً في حدود فهم هذا الفكر للعلاقة بين الذات والموضوع أو بين العلم والدين.

والتطبيق الذي نطرحه باعتباره نموذجاً هو نظرية «النظم» عند عبد القاهر الجرجاني التي نظر إليها المتخصصون على أنّها نظرية في البلاغة العربية والنقد الأدبي، وعلى وجه التحديد، معالجته لقضية «الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم» في مؤلفاته الثلاثة

المعروفة: الرسالة الشافية في الإعجاز، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة.

ولكن التحليل الدقيق يبيّن أن نظرية «النظم» هي من الناحية المجردة نظرية في اللغة تقوم على أساس منهج الاستقراء، كما عرفه العرب. ليس هذا فقط، وإنما هي نظرية في اللغة على وجه العموم، وليس في اللغة العربية فقط، فاستوفت بذلك الشرطين الأساسيين لكل علم إنساني عام، وهما استخدام منهج الاستقراء، وكون موضوعها موضوعاً للإنسان بما هو إنسان.

وبتحليل هذه الأعمال، يمكننا القول إن منهج الشيخ عبد القاهر قد حقق الاتساق المطلوب بين الفكر العربي والعلم في قضيته هو على الأقل، وإن هذا المنهج إذا استخدم بصورة صحيحة في قضايا مماثلة تتسم بالبنية نفسها، سوف يكون ممكناً أيضاً أن يحقق الاتساق في تلك القضايا.

فالمطلوب ما يلي:

– المحافظة على منهجية العلم واستقلاله عن الفكر الديني؛ وقد حقق منهج الشيخ عبد القاهر ذلك من خلال إنشاء نظرية النظم، التي استوفت كافة الشروط العلمية، سواء في إنتاجها أو في تطبيقها.

– أن لا تكون هذه النظرية متعارضة مع العناصر الأساسية للنظرة العربية – الإسلامية. وقد حقق هذا المنهج أيضاً ذلك من خلال معالجة القضية الدينية في الإعجاز بشكل مستقل.

فإذا عمّنا هذه البنية نفسها المكوّنة من جانبين: أحدهما علمي، والثاني ديني، وأنشأنا بينهما علاقة تحدّد الشروط التي تضمن استقلال كل جانب منهما، كانت النتيجة هي أننا أمام منهج عام يقبل التطبيق على موضوعات متعدّدة، ويحقق في الوقت نفسه الشرط الأساسي، وهو تحقيق الاتساق بين النظرة العربية – الإسلامية والعلم.

والشيخ عبد القاهر بمحاولته هذه يضرب لنا المثل في الأسلوب الأمثل لمعالجة مشكلة عدم الاتساق بين النظرة الإسلامية والعلم (المعاصر). فالحلّ ليس في طرح تصوّرات نظرية وشعارات تؤكّد أن النظرة الإسلامية لا تتعارض مع العلم. وهو نفسه لم يستخدم تلك الشعارات، مثلما فعل السابقون عليه. وإنما الحلّ، كما فعل هو، يكمن في التعامل المباشر مع القضايا العلمية، انطلاقاً من نظرة الذات (الإسلامية) مع احترام العلم السائد المعاصر، وتحقيق إنتاج علمي أصيل نابع من الذات ومتسق مع المنهج العلمي الصحيح.

وبذلك يمكننا اعتبار أن المنهج الذي استخدمه الشيخ عبد القاهر الجرجاني في طرح نظريته في النظم هو بمثابة نموذج عملي، يرتكز في الواقع، على المنهج العلمي الذي نهدف إلى تأسيسه في الفكر العربي، أو النظرة العربية المعاصرة. هذا مع الوضع في الاعتبار أن مفهوم النموذج يعني بحكم معناه اللغوي، الاسترشاد وليس المطابقة. أما التطبيق الواقعي، فيكون في إطار الواقع المعاصر، أي العلم بمفهومه المعاصر، بحسب تصوراته الجديدة.

## ٦ - النظرة التطورية للعلم

يستلزم تحقيق هذا الهدف استبدال نظرتنا الثابتة لمفهوم العلم بنظرة أخرى بديلة هي النظرة التاريخية التطورية له. في النظرة الثابتة له لا يفهم مصطلح العلم بالمعنى المتعارف عليه، إلا إذا كان يعني به العلم الحديث. فالعلم قد اكتمل مفهومه بشكل نهائي مع ظهور فكر الحداثة. أما قبل ذلك، فمفاهيم مثل: العلم العربي، والعلم الصيني، والعلم اليوناني، هي مفاهيم محدودة قبل حداثة لا تعبر عن مفهوم العلم بالمعنى الذي نقصده في عالم اليوم.

هذا المفهوم، الذي يجعل المفهوم الحديث للعلم مرادفاً للعلم بالمعنى المطلق، يجب أن نتخلى عنه لصالح المفهوم التاريخي التطوري. في هذا المفهوم البديل، مفهوم العلم هو مفهوم متغير ومتطور، وليس علم الحداثة سوى مرحلة من مراحل تطور العلم. كما إن العلم الإسلامي الذي سبقه لم يكن أيضاً سوى مرحلة من مراحل تطوره. والعلم المعاصر هو أيضاً مرحلة جديدة من مراحل العلم. وكل مرحلة لا تتناقض بشكل تام مع المرحلة السابقة عليها، ولكنها في الوقت نفسه تمثل درجة أكثر تطوراً وتعقيداً من الدرجة السابقة عليها.

وبناء على تأسيس مفهوم تاريخية العلم، يصبح ممكناً، كذلك، الكشف عن التناقض المباشر والاستبعاد المتبادل لكل من النظرة العربية المعاصرة والعلم الميكانيكي الحديث، وذلك تمهيداً لاستبدال هذا التناقض بمفهوم الاتساق بين النظرة العربية والعلم المعاصر.

وبهذا المعنى، يكون مفهوم تاريخية العلم مفهوماً مفتاحاً بالنسبة إلى هذا العمل. فمفهوم «العلم» باعتباره مفهوماً ثابتاً محدداً، قد تم استبداله بمفهوم «مراحل العلم» الذي هو مفهوم تاريخي تطوري. وبدلاً من أن يكون لدينا مفهوم «العلم الحداثي» كمفهوم معياري تقاس عليه باقي الأشكال «الناقصة» من العلم، يكون لدينا عدة مفاهيم تطورية تاريخية للعلم تقاس بالنسبة إلى بعضها البعض باعتبارها مراحل تطورية متتالية.

وهذا المفهوم التاريخي التطوري للعلم يغيّر بشكل جذري نظرتنا إلى قضية العلم عموماً، وإلى مشكلة الاتساق بين النظرة العربية والعلم المعاصر خصوصاً. فلم يعد السؤال هو: كيف يمكن أن يتغلغل العلم (الحداثي) في المجتمعات العربية؟ وإنما أصبح السؤال هو: ما هي الصيغة الصحيحة لتحقيق الاتساق بين نظرة المجتمعات العربية والعلم المعاصر، وبالتالي تغلغله في المجتمع؟ فلم يعد ضرورياً أن تكون صورة العلم في المجتمعات العربية متطابقة مع صورة العلم في المجتمعات الغربية المعاصرة. فيمكن أن تتحقق في المجتمعات العربية صورة للعلم مشتركة مع العلم المعاصر ومختلفة عنه في الوقت نفسه.

ذلك أنه إذا كان العلم مفهوماً تطورياً، فذلك يعني أنه يمكن أن يختلف من نظرة حضارية إلى أخرى. ولكن لأن العلم، على رغم ذلك، يظل مفهوماً متميزاً من الأساليب الأخرى للمعرفة، فيكون له، في الوقت نفسه، سمات مشتركة للبشرية. فالعلم في كل زمان ومكان يسمح بالاختلاف، بحسب النظرة الثقافية والحضارية، ولكنه ينطوي كذلك على ما هو مشترك بين البشرية. لذلك في ظل المفهوم التطوري للعلم، يكون ممكناً من حيث المبدأ تحقيق الاتساق بين النظرة العربية والعلم المعاصر، تأسيساً على ما هو مشترك بين البشرية.

## ٧ - العلم المعاصر

يتفق المتخصصون على أن هناك عملية تحوّل حقيقية في الفكر العلمي بدأت منذ الثلث الأوّل من القرن العشرين، والسمة الجوهرية لهذه العملية هي التحوّل من الحتمية إلى الاحتمية. والموقف الحالي في ضوء التطورات المعاصرة في فلسفة العلم هو في حالة انقسام بين فريقين: فريق ما يزال يدافع عن النظرة الميكانيكية على افتراض أن المستقبل سوف يحمل في طياته حلولاً لمشكلاتها المعاصرة، وفريق آخر يرى أن ظهور ميكانيكا الكوانتم والتطورات المعاصرة في كلّ فروع العلم يفرض الاستغناء تماماً عن النظرة الميكانيكية، واستبدالها بنظرة جديدة لاحتمية نابعة من التصورات الجديدة التي طرحتها فلسفة العلم المعاصرة.

وتتمثل العناصر الأساسية لهذه التصوّرات العلمية الجديدة في ثلاثة مبادئ عامة، هي:

### أ - الاحتمية والحرية

مفهوم الاحتمية هو مفهوم سلبي، يستبعد الحتمية، ولكنه لا يضيف أي معنى جديد. ورفض الحتمية في هذا المفهوم ليس إلا تقييداً للحقيقة واقعة أنتجها العلم المعاصر، هي أن الوجود لا يتصرف بشكل حتمي. ولكن إذا أردنا أن يكون لمفهوم الاحتمية معنى إيجابياً، فسوف يلزم أن يتحدّد معناه بالمفهوم النقيض للحتمية، وهو الحرية. فإذا لم يكن الوجود المحدّد خاضعاً لحتمية خارجية، فسوف يكون تلقائياً ممتكلاً لقدر من الحرية.

### ب - حدود العقل

تتفق أيضاً كلّ اتجاهات الفكر العلمي المعاصر على أن العالم أكثر تعقيداً من أن يدركه العقل، سواء بالمعنى النظري أو بالمعنى العملي التطبيقي. وقد ظهر ذلك واضحاً نتيجة للتقدّم العلمي الكبير الذي حققته الإنسانية في القرن الماضي.

### ج - النظرة الكلية

النظرة الكلية هي النظرة النقيض للنظرة الرديّة. فالرديّة تردّ الموجود إلى مكوّناته الجزئية. فالعقل مثلاً ليس أكثر من مجموعة من الخلايا مرتبة بشكل معيّن. وعلى العكس من ذلك، النظرة الكلية ترى أنّه من غير الممكن ردّ الكلّ إلى مكوّناته، فالكلّ يحتوي على شيء أكثر من مكوّناته. والعقل هو كلّ، ولا يمكن رده إلى الجزئيات المكوّنة له دون باقٍ.

## ثالثاً: القضايا الموضوعية

### ١ - النظرة العربية إلى العالم

القضية المطروحة، هنا، هي الكشف عن الجوانب المعرفية في النظرة العربية إلى العالم. وهذا يتطلب العمل على تأسيس مفهوم النظرة إلى العالم، ثمّ تحليل النصّ القرآني لاستخلاص العناصر الجوهرية للنظرة العربية - الإسلامية إلى العالم، على العموم، واستخلاص الجوانب

المعرفية فيها، على الخصوص. بعد ذلك يصبح ممكناً مقارنة الصورة النظرية التي تمّ استخلاصها للنظرة المعرفية العربية بالواقع التاريخي للعلم، العلم العربي، باعتباره تطبيقاً لتلك النظرة. وفي ما يلي نعرض ما خلصت إليه تلك المقارنة.

هناك جوانب مشتركة بين العلم العربي - الإسلامي والعلم الإنساني في تجلياته الحضارية المختلفة. فالجانب العقلاني والتطبيقي في النظرة العربية - الإسلامية يرتبط بالتطور الإنساني الطبيعي، سواء في الحضارات السابقة عليه، اليونانية والهندية والفارسية، أو في الحضارة اللاحقة له، أي الحضارة الغربية الحديثة. ولكن في الوقت نفسه نتيجة للجوانب الاعتقادية التي تميزه، سوف يكون له سمات خاصة تميّزه من باقي التصورات التي طرحها الحضارات / الثقافات الأخرى.

**المنهج الذي استخدمه  
المرجاني في عرض نظريته هو  
بمثابة نموذج عملي للمنهج  
العلمي الذي نهدف إلى  
تأسيسه في الفكر العربي.**

وباستعراض الأدبيات الخاصة بالعلم العربي، نجد أنه يتسم بسمات خاصة، تتمثل في الموضوعية، والتجريبية، ووجود حدود لقدرة الإنسان على المعرفة، والهدف الأخلاقي من المعرفة العلمية. وكان ذلك ناتجاً بشكل أساسي من عناصر هذه النظرة نفسها. ولأن الدافع الأساسي لممارسة العلم هو دافع أخلاقي، أصبح من الملزم أخلاقياً عدم تطويع نتائج البحث لتتوافق مع هوى الباحث. فالموضوعية، كنقيض للذاتية، هي شرط أخلاقي في النظرة الإسلامية قبل أن يكون شرطاً وضعياً، كما هو الحال في العلم الحديث.

والحضارة العربية - الإسلامية، على العموم، ومدّة ليست قليلة بعد تحقق دولة الإسلام، لم تكن لها سوى قضية واحدة هي تطبيق نظرتها إلى العالم. وكان من نتيجة ذلك، في ما يخصّ العلم العربي، أن كانت نظرة هذا المجتمع إلى العلم نظرة تجريبية بشكل كامل. فلم ينشغل العلماء أو المفكرّون أو الفلاسفة المسلمون بالقضايا النظرية العلمية إلا في وقت متأخر بالنسبة إلى الفترة الذهبية لهذه الحضارة. كما لم يعتمدوا على أيّ تصوّرات مسبقة عن الطبيعة، وإنما كانت قضيتهم الأساسية في ما يخصّ العلم هي معرفة الواقع.

ونتيجة لوجود حدود للعقل، فإنه في النظرة العربية - الإسلامية لا تعبرّ القوانين التي نستقرأها من الطبيعة سوى عن درجات من الاحتمال لا تصل إلى الحتمية المطلقة. وإذا كانت القوانين احتمالية في طبيعتها، فلن يكون ممكناً التنبؤ بصورة مطلقة بالوقائع المستقبلية.

وتتحدّد وظيفة العلم في الحضارة العربية - الإسلامية بحسب فائدته لإقامة المجتمع على وجه العموم، ولتحقيق الأهداف الأخلاقية والدينية على وجه الخصوص. لذلك سنجد أن الدافع الأساسي نحو الاهتمام بالعلم في هذه الحضارة كان دافعاً عملياً. فالعلوم التي ازدهرت أولاً في تلك الحضارة، والمتمثلة في علوم الفلك والرياضيات والجغرافيا والطب، كان لها علاقة مباشرة بتحقيق القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية.

وبمرور الزمن، وبحكم التطور الطبيعي، تقدّم العلم بشكل مستمر نحو درجات متصاعدة من الاستقلالية والبعد عن الالتزام بالنظرة العربية – الإسلامية إلى العالم. ومثّل ذلك الاستقلال المتصاعد مؤشراً واضحاً على تحول العلم العربي إلى حالة العلم الحديث. ولكن هذا في الواقع لم يكن ممكناً بسبب أن التحول إلى العلم الحديث يعني التحول إلى نظرة جديدة تماماً إلى العالم، تعتمد الحتمية الكاملة، ووجود قوانين كلية شاملة تحكم العالم والتحول من السببية الاحتمالية إلى السببية الحتمية. ولأنه من غير الممكن أن تمتلك حضارة واحدة نظرتين متناقضتين إلى العالم، ظهر ما هو لازم بخصوص العلم العربي، وهو عدم الاتساق بين هذه النظرة والتطورات العلمية في أرض الواقع. فتوقف العلم العربي عن التقدّم، وبدأ بالتراجع.

## ٢ - النظرة إلى العالم والمنهج العلمي

وطبقاً لما نسميه النظرة التاريخية للعلم، فليس هناك مفهوم ثابت ومكتمل للعلم، كما يطرح عادة في إطار فكر الحداثة، وإنما مفهوم العلم يتغير بتغيّر النظرة إلى العالم. ويظهر هذا جلياً إذا قارنا صورة العلم في كلّ من العلم اليوناني، والعلم العربي – الإسلامي، والعلم الحديث. وامتداداً لهذا التصوّر، في ظلّ التحوّل الحالي من نظرة فكر الحداثة إلى نظرة جديدة ما تزال في طور التشكل، هناك أيضاً صورة جديدة معاصرة للعلم، مختلفة عن علم الحداثة، ما تزال في طور التشكّل.

وقد تمّ تقديم الإثبات التاريخي لقضية تاريخية العلم على أساس أنّه إذا ثبت أن مفهوم الاستقراء ليس مفهوماً واحداً، وإنما هناك ارتباط بين النظرة إلى العالم والمضمون المعطى لهذا المفهوم، ثبت أيضاً أن العلم هو مفهوم تاريخي تطوري.

لذلك تمّ استعراض مفهوم الاستقراء في كلّ من العلم اليوناني والعلم الإسلامي والعلم الحديث، ومن ثمّ إنشاء مقارنة بينها بغرض استخلاص العلاقة بين كلّ منها في ما يخصّ هذا المفهوم. وكان من نتيجة ذلك أن ظهر أن الاستقراء ليس مفهوماً منطقياً ثابتاً له معنى واحد، وإنما هو مفهوم تطوّر له على الأقلّ أربعة مستويات من التطور، هي: المفهوم اليوناني، ثمّ المفهوم الإسلامي، ثمّ المفهوم الغربي الحديث، ثمّ المفهوم المعاصر. وكلّ هذه المفاهيم المختلفة جزئياً يجمعها معنى عام واحد هو ملاحظة الطبيعة، وفهم القواعد التي تحكم حركتها وتغيّرها.

وقد أيدّ هذه النتيجة ما تقرّره الأدبيات المعاصرة في فلسفة العلم من عدم وجود تعريف محدد وثابت لهذا المفهوم، وإنما هناك تعريفات متعددة يمكن إجمالها في ثلاث عائلات، أو تصوّرات عامة، هي: الاستقراء العددي، والاستقراء الاحتمالي، والاستقراء الفرضي.

وطبقاً للتحليلات التي تمّ إجراؤها لمفهوم الاستقراء، فإن تطور الفكر العلمي قد جرى بحسب التسلسل التالي: حتمية صورية يونانية (حتمية عليّة، وحتمية غائية في الوقت نفسه)، ثمّ ظنية (احتمالية) واقعية إسلامية (احتمالية سببية، واحتمالية غائية)، ثمّ حتمية واقعية غربية حديثة خالية من الغائية، ثمّ لاحتمية طبيعية (عليّة / غائية في الوقت نفسه) معاصرة.

في هذا التوصيف، كلّ من الحتمية واللاحتمية اليونانية والإسلامية هي فكرة أولية

مسبقة عن الطبيعة، في حين إن كلاً من الحتمية واللاحتمية الحديثة والمعاصرة هي فكرة مستنتجة تجريبياً من الطبيعة. كما إنَّ الحتمية اليونانية هي حتمية صورية منطقية تقابلها الحتمية الحديثة التي هي حتمية واقعية طبيعية، في حين إنَّ اللاحتمية الإسلامية هي حتمية ظنيّة (سيكولوجية) تقابلها اللاحتمية المعاصرة التي هي لاحتمية واقعية طبيعية.

فالصورية اليونانية هي صورية منطقية تبدأ من الذهن وتفرض نفسها على الواقع. أما الصورية الحداثيّة، فهي صورية واقعية أو طبيعية تبدأ من ملاحظة الواقع، ثمّ تتحول بناء على هذه الملاحظة إلى تصوّر صوري؛ الموقفان إذن متماثلان، ولكن بصورة عكسية ارتدادية. وبالطريقة نفسها، يمكننا أيضاً أن نثبت تقابلاً آخر معكوساً (ارتدادياً) بين المنهج العلمي الإسلامي القديم، الاحتمالي الظني؛ والمنهج العلمي المعاصر، الاحتمالي الطبيعي.

فالظن في المنهج الإسلامي هو مفهوم نفسي أو سيكولوجي قابع في الذهن، أما الاحتمال بمعناه المعاصر فهو مفهوم طبيعي قابع في المادة. فتكون النتيجة هي مقابلة أخرى معكوسة ارتدادية بين العلم الإسلامي والعلم المعاصر. كلاهما علم احتمالي، ولكن الأوّل نابع من الذهن والاعتقاد، أما الثاني فينبع من الواقع الطبيعي. الأوّل يحدّد قدرة العقل مسبقاً بناء على الاعتقاد الإيماني، والثاني يحدّد قدرة العقل كنتيجة للتعامل مع الواقع المعقّد.

وقد نتج من هذا التحليل ثبوت التعارض والاستبعاد المتبادل بين النظرة العلمية العربية ونظرة علم الحداثة، وهو ما أدى إلى فشل عملية تأسيس العلم الحديث في المجتمعات العربية. وقد أجملنا نقاط التعارض في ثلاث مشكلات أساسية، هي: مشكلة الرديّة التي تؤدي إلى إنكار أبدية النفس، ومن ثمّ الحياة الآخرة؛ ومشكلة الإنسانية التي تؤدي إلى إلغاء الحرية الإنسانية، ومن ثمّ الثواب والعقاب؛ ومشكلة ما وراء المادة التي تؤدي إلى إنكار المعجزات والوحي والنبوة.

### ٣ - نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، نموذجاً للمعالجة

القضية التي عالجهما الشيخ عبد القاهر، وهي «الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم» هي قضية دينية، لأن موضوعها هو «الإعجاز»، وقضية علمية أيضاً لأن موضوعها في الوقت ذاته هو «اللغة»، لذا فالقضية «دينية - علمية» مشتركة في الوقت نفسه.

وجوهر المشكلة هو أن الاعتقاد في الإعجاز بناء على العقيدة الدينية فقط يؤدي إلى إهدار الجانب العلمي في القضية، إذ كيف تكون اللغة علماً له قواعده وقوانينه الثابتة إذا كان ممكناً أن تكون محلاً للإعجاز، في حين إن الاعتقاد في حتمية القوانين اللغوية وعدم إمكانية الخروج عليها، يهدر الجانب الديني في القضية، إذ كيف يمكن الاعتقاد في الإعجاز إذا كانت قوانين اللغة ثابتة وحتمية. لمواجهة هذه القضية الواضحة الصعوبة، قام الشيخ عبد القاهر الجرجاني بتأسيس مفهوم الإعجاز في القرآن الكريم كمفهوم ديني مستقل اعتماداً على شواهد ووقائع تاريخية، ثمّ قام على الجانب الآخر بتأسيس علم «النظم». وفي هذا العلم استخلص الصورة التي ترتبط بها الألفاظ ببعضها البعض بشكل سببي شبه حتمي لتنتج المعنى، واستبعد من مفهومه للنظم كلاً من البعد المجازي (الفني) والبعد الديني (الإعجاز) بشكل تام. فأصبحت لديه

قضيتان منفصلتان تماماً، هما قضية الإعجاز كمفهوم ديني، وقضية المعنى كمفهوم علمي لغوي.

بعد ذلك، قام الشيخ عبد القاهر بإثبات أن نظريته في النظم، كنظرية في اللغة، تسمح بأن ترتقي القدرة اللغوية بلا حدود دون أن تخترق قوانين اللغة، أي قوانين النظم. وهذا يسمح لنا بالقول بوجود قدرة أعلى من قدرات كل البشر، دون أن يكون هذا القول قولاً غير علمي. وبتقرير إمكانية وجود قدرة لغوية تلو فوق قدرة البشر جميعاً، يصبح الاعتقاد في قضية الإعجاز السابق إثباتها غير متناقض مع الاعتقاد في العلم في صورته الحتمية.

ويمكن إيجاز منهج الشيخ عبد القاهر في عدة خطوات:

– إنشاء القضية الدينية والقضية العلمية، كل في مجالها بشكل كامل.

– الفصل بين القضيتين كل في مجالها.

– إنشاء علاقة رابطة بين القضيتين، وهي علاقة التدرّج في القدرة اللغوية بلا حدود.

وكان من نتيجة هذا الأسلوب أن تمكّن الشيخ عبد القاهر من المحافظة على النظرة العربية الإسلامية التي تقول بحدود القدرة الإنسانية والامحدودية القدرة الإلهية، وفي الوقت نفسه تمكّن من الحفاظ على القيمة العلمية للغة. كما أنشأ في الوقت نفسه نظرية علمية جديدة هي نظرية النظم التي تمثل أول نظرية تستوفي الشرطين الأساسيين للعلوم الإنسانية في التاريخ، كما تمّ إيضاحه تفصيلاً. وبذلك يكون الشيخ عبد القاهر قد قدم منهجاً عاماً للعلاقة بين العلم والدين هو منهج «الفصل – الوصل». وعلى العموم، يمكننا القول إن منهج الشيخ عبد القاهر قد حقّق الاتساق المطلوب في قضيته هو على الأقل، وإن هذا المنهج إذا استخدم بصورة صحيحة في قضايا مماثلة تتسم بالبنية نفسها سوف يكون ممكناً أيضاً أن يحقق الاتساق في تلك القضايا.

فالمطلوب هو ما يلي:

– أن نحافظ على منهجية العلم واستقلاله عن الفكر الديني. وقد حقّق منهج الشيخ عبد القاهر ذلك من خلال إنشاء نظرية النظم، التي استوفت كافة الشروط العلمية، سواء في إنتاجها أو في تطبيقها.

– ألا تكون هذه النظرية متعارضة مع العناصر الأساسية للنظرة العربية – الإسلامية، وقد حقق هذا المنهج أيضاً ذلك من خلال معالجة القضية الدينية في الإعجاز بشكل مستقل.

والشيخ عبد القاهر بمحاولته هذه يضرب لنا المثل في الأسلوب الأمثل لمعالجة مشكلة عدم الاتساق بين النظرة الإسلامية والعلم (المعاصر)، فالحلّ ليس في طرح تصوّرات نظرية وشعارات تؤكّد أن النظرة الإسلامية لا تتعارض مع العلم، وهو نفسه لم يستخدم تلك الشعارات، كما فعل السابقون عليه؛ وإنما الحلّ، كما فعل هو، يكمن في التعامل المباشر مع القضايا العلمية انطلاقاً من نظرة الذات (الإسلامية) مع احترام العلم السائد المعاصر، وتحقيق إنتاج علمي أصيل نابع من الذات ومنتسق مع المنهج العلمي الصحيح.



## ٤ - المحاولات الحديثة في التأسيس العلمي

يمكن تقسيم المحاولات الحديثة لتأسيس العلم في المجتمعات العربية إلى نوعين من المحاولات، هما:

- محاولة تأسيس العلم بحسب نظرة فكر الحداثة (أي العلم الحديث) في المجتمعات العربية دون الوضع في الاعتبار نظرة هذه المجتمعات إلى العالم.

- محاولة تأسيس ما يسمّى بـ «العلم الإسلامي» في المجتمعات العربية والإسلامية دون الوضع في الاعتبار تناقض ذلك مع مفهوم العلم باعتباره نشاطاً إنسانياً عاماً.

**تحدد وظيفة العلم في الحضارة العربية - الإسلامية بحسب فائدة هذا العلم للمجتمع، ولما يحقق أهدافه الأخلاقية والدينية، على وجه الخصوص.**

ويكشف واقع الحال أن كافة تلك المحاولات قد فشلت. فالحلّ الذي قدمه فكر النهضة في المرحلة الأولى، المعتمد على محاولة تأسيس العلم بحسب نظرة الحداثة الغربية في المجتمعات العربية، يفتقد شرط الاتساق بين نظرة المجتمع والنظرة العلمية. فالمجتمعات العربية، كما أوضحنا أعلاه، تمتلك نظرة إلى العالم، إسلامية في جوهرها، تتناقض بشكل أساسي مع النظرة الغربية الحديثة. فإذا أردنا أن نؤسس العلم الغربي فيها، يكون لزاماً علينا الانتظار حتى نتمكن من تغيير هذه النظرة، وتصبح نظرة هذه المجتمعات نظرة غربية حديثة.

وعلى النقيض من ذلك، يهدف دعاة العلم الإسلامي إلى تحقيق الاتساق بين العلم «الإسلامي» ونظرة المجتمع «الإسلامية»، فيتحقق بذلك الاتساق بين المجتمع والعلم. ولكن في الوقت نفسه يفتقر هذا الحلّ إلى الاتساق بين العلم «الإسلامي» والعلم الإنساني «المعاصر»، أي أن المشكلة ستتحول إلى مشكلة في الاتساق بين هذا الفكر والواقع.

لذا يصبح أنصار هذا الحلّ مطالبين، بغضّ النظر عن الاختلاف أو الاتفاق معهم، بأن تتحقق الهيمنة في المجالات العلمية الإنسانية المختلفة للعلم «الإسلامي» على العلم «الغربي» المعاصر قبل أن يصبح هذا التصوّر مقبولاً كحلّ للإشكالية. وأغلب الظن أننا سوف ننتظر طويلاً جداً حتى يتحقق مثل هذا الهدف. فقصارى ما يمكن للمسلمين عمله حالياً هو محاولة اللحاق بالتطور المعرفي السريع الحاصل اليوم في كافة فروع المعرفة. يتبقّى اتجاه وحيد لمحاولة تحقيق التأسيس العلمي للنهضة، وهو الاعتراف بالواقع مع بذل الجهد الفكري لتحقيق الاتساق المطلوب. والواقع أن النظرة العربية المعاصرة الكامنة في لاوعي الفرد العربي هي من حيث الجوهر إسلامية. كما أنّ الواقع أن العلم الإنساني المعاصر هو من حيث الجوهر حدائثي التوجّه.

ومع بذل الجهد الفكري بالشكل الصحيح، من الممكن وضع هذا الاتساق في إطار

نظري عام لا يتعارض مع العناصر الأساسية للنظرة العربية - الإسلامية، وفي الوقت نفسه لا يتعارض مع النظرة العلمية الإنسانية المعاصرة، التي هي في طور التحول الآن بتأثير التصورات العلمية الجديدة. وبذلك يتحقق الشرطان المطلوبان لعملية التأسيس: الاتساق بين نظرة المجتمع والنظرة العلمية، والاتساق بين النظرة العلمية والواقع العلمي المعاصر.

## رابعاً: النتائج النهائية للعمل

النتائج النهائي لهذا العمل، بعد مسار طويل، هو تحويل التصورات العمومية التي تمّ التوصل إليها إلى تصورات خاصة بالمجتمعات العربية، فتصبح نظرة المجتمع المطلوب تأسيس العلم فيها هي النظرة العربية، ويصبح العلم المطلوب تأسيسه هو العلم المعاصر، ويكون المنهج الملائم لتحقيق عملية التأسيس هو منهج الفصل والوصل. وفي السطور التالية نوضح كيف يتم تطبيق الشروط الثلاثة المذكورة آنفاً، لتحقيق الاتساق بين العلم المعاصر والنظرة العربية، سواء على مستوى العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية.

### ١ - المنهج العام للعلاقة بين العلم والنظرة العربية

إذا شئنا أن نحقق الاتساق اليوم بين النظرة العربية - الإسلامية والعلم المعاصر، فالشرط الأول لتحقيق ذلك هو الاعتماد على منهج «الفصل - الوصل»؛ ويمكن تحديد خطوات هذا المنهج في ما يلي:

- «الفصل - الوصل» هو على مستوى الموضوع العلمي المحدد، وليس على مستوى قضايا العلم ككل، أو على مستوى مجالات علمية كاملة.

- يتم تحديد الموضوع العلمي محل البحث بشكل دقيق، وتحديد ما إذا كان يمثل قضية علمية بحتة أم قضية علمية - دينية مشتركة.

- إذا كان الموضوع يمثل قضية علمية بحتة، فيتم التعامل معه بحسب المناهج العلمية الخاصة بمجاله العلمي.

- إذا كان الموضوع يمثل قضية علمية - دينية مشتركة، يتم تحديد الموضوع بشكل دقيق وتمييزه من الموضوعات العلمية المماثلة له.

- يتم تحليل الموضوع «العلمي - الديني» المشترك إلى موضوعين مستقلين، أحدهما موضوع علمي، والآخر موضوع ديني.

- يتم إنشاء العلاقة التي تربط بين شقّي الموضوع.

- تتم معالجة الموضوع ضمن مجاله العلمي، مع الاحتفاظ بصحة العلاقة التي تمّ إنشاؤها سابقاً بينه وبين الشقّ الديني للموضوع.

## ٢ - المشاركة في صياغة العلم المعاصر

والاتساق بين الفكر العلمي المعاصر والنظرة العربية - الإسلامية المعاصرة ليس تلقائياً ولا مجانياً، فحتى يتحقق هذا الاتساق يجب أن يقوم المتخصصون من العرب والمسلمين بالمشاركة في الفكر العلمي المعاصر، وإنتاج أبحاث في فلسفة العلم تطرح وتصور تصورات تحقق الاتساق المطلوب. وهذا الأمر في الحقيقة، من الناحية العلمية، ليس يسيراً، ولكنه في الوقت ذاته ليس مستحيلاً.

وتحقيق هذا التصور، أي تحقيق الاتساق بين النظرة العربية المعاصرة والتصورات العلمية المعاصرة، في أرض الواقع له شروط، هي:

- التطبيق المنهجي الصحيح - الذي يتسق مع النظرة العربية - الإسلامية إلى العالم - لطبيعة العلاقة بين العلم والدين.

- عدم عزل الفكر العربي عن الفكر الإنساني، وإنما بدلاً من ذلك يجب أن تطرح محاولات التأسيس وتحقيق الاتساق بين الجانبين في إطار الفكر العلمي الإنساني المعاصر بأكمله.

- المشاركة الإيجابية الفاعلة في صياغة النموذج العلمي الجديد للطبيعة، انطلاقاً من، وتأسيساً على النظرة العربية المعاصرة إلى العالم.

وهذا معناه أن يطرح هذا الفكر، ليس باعتباره فكراً عربياً أو إسلامياً، وإنما باعتباره فكراً إنسانياً في المقام الأول، وفي إطار المبادئ العلمية المعاصرة، وكجزء من المجتمع العلمي الإنساني المعاصر.

## ٣ - المشاركة في صياغة النموذج الجديد للطبيعة

المنهج العلمي لا يعمل في فراغ، وإنما في إطار عام أو نموذج عام للمعرفة العلمية يعكس نوعاً من المعرفة العمومية بالواقع. وهذا النموذج ضروري حتى يحقق المنهج العلمي الفاعلية المطلوبة، وحتى يؤدي المجتمع العلمي دوره اللازم نحو المعرفة العلمية. فالنموذج العلمي يمثل، بشكل ما، ما هو مشترك من معرفة بين أفراد المجتمع العلمي، كما يمثل بشكل ما صورة مجردة موجزة للواقع الطبيعي والإنساني.

وفي حين إن علم الحداثة قد اعتمد مفهوم الحتمية ونموذج الذرات المصمتة التي لا تنقسم، فإن الفكر العلمي المعاصر قد اعتمد مفهوم الاحتمية، ولكنه لم يتمكن بعد من طرح النموذج البديل للذرة المصمتة. وهذا يضع مسؤولية كبيرة على عاتق الحضارة الإنسانية المعاصرة المتعددة الثقافات.

وقد سبق لنا أن بينا كيف أن النظرة العربية - الإسلامية تتوافق وتتسق من حيث المبدأ، مع التصورات العلمية الجديدة، وبالتالي يمكننا أيضاً أن نقرر أن هذه النظرة سوف تكون متوافقة مع النموذج الجديد إذا طرح على أساس التصورات العلمية الجديدة التي تم استعراضها.

بالإضافة إلى ذلك، فالنظرة العربية المعاصرة تحفز وتدفع نحو المشاركة في تشكيل النموذج الجديد. وبالنسبة إلى الفكر العربي المعاصر، هناك نوعان من الدوافع، هما:

- الحاجة إلى تجاوز مشكلة عدم الاتساق مع العلم المعاصر، إذ كلما استمر العلم الحديث في السيطرة على مفهوماتنا للعلم، وكلما تأخر ظهور النموذج الجديد في صورته المتكاملة؛ استمرت مشكلة عدم الاتساق التي يواجهها الفكر العربي المعاصر.

- الحاجة الطبيعية إلى تحقيق النهضة العلمية والاجتماعية. وهذه ثبت أنها غير ممكنة في ظل النموذج العلمي الحديث، لأنها تتعارض مع النظرة العربية إلى العالم. لذلك تمثل المشاركة في تشكيل النموذج الجديد، في هذه الحالة، نوعاً من الخروج من الأزمة ومحاولة نحو تأسيس العلم في المجتمعات العربية.

#### ٤ - التطبيق بالنسبة إلى العلوم الطبيعية

لعملية التأسيس العلمي شقان أساسيان: الأول يخص العلاقة بين النظرة العربية والنظرة العلمية على وجه العموم، والثاني يخص القضايا العلمية - الدينية المشتركة.

ويرتبط التأسيس في العلوم الطبيعية بشكل أكبر بالشق الأول من القضية. فالقضايا

العلمية في العلوم الطبيعية ليست قضايا علمية - دينية مشتركة. فالبحث في قوانين الفيزياء الأساسية، مثلاً، كما في قوانين نيوتن والنسبية والكونتيم، ليس له علاقة بالدين، أو بالاعتقادات الدينية. ومثل هذه القضايا ترتبط بقضية التأسيس العلمي فقط من زاوية المنهج أو النموذج الذي نعتمد عليه في معالجتها.

إذا شئنا أن نحقق الاتساق  
اليوم، بين النظرة العربية -  
الإسلامية والعلم المعاصر؛  
فالشرط الأول هو الاعتماد على  
منهج "الفصل - الوصل".

فالاعتماد في معالجة مثل هذه القضايا

العلمية على النموذج الحتمي الميكانيكي يعدّ متعارضاً مع النظرة العلمية العربية، وبالتالي يعدّ متعارضاً مع قضية التأسيس العلمي. أما الاعتماد على التصورات العلمية الجديدة، التي هي في جوهرها احتمالية، فيعدّ، على العكس، متسقاً مع هذه النظرة، وبالتالي متوافقاً مع قضية التأسيس العلمي.

لذلك لا يتطلب تحقيق التأسيس العلمي في العلوم الطبيعية في الموضوعات التي ليس لها علاقة بالدين، على العموم، سوى الاعتماد على النظرة الاحتمالية المتوافقة مع النظرة العربية إلى العالم. وهو ما يعني، كما ذكرنا أعلاه، مسؤولية الفكر العلمي العربي المعاصر عن المشاركة في العلم المعاصر انطلاقاً من نظرتة الخاصة إلى العالم.

ولكن قضايا العلوم الطبيعية لا تقتصر فقط على تلك المنفصلة عن قضايا الدين، وإنما هناك أيضاً قضايا تعتبر علمية - دينية مشتركة، وهذه ترتبط بالشق الثاني من القضية. وأشهر الأمثلة على تلك القضايا نظرية داروين في التطور. ومثل هذه النوعية من القضايا هي

التي تحتاج منا إلى معالجة لبيان كيف تتحقق قضية التأسيس العلمي في العلوم الطبيعية في وجود هذه القضايا المشتركة، وفي ظل الإطار العام للتعامل مع قضية التأسيس العلمي.

ومنهج «الفصل - الوصل» هنا يفرّق بشكل أساسي بين نوعي المعرفة العلمية هذين: ففي حالة النوع الأول الذي نسميه «المناطق الغامضة في العلم»، يتم التعامل مع القضايا المنتمية إليه على أنها قضايا علمية - دينية مشتركة، ولا يعدّ الرأي العلمي الصرف رأياً نهائياً في الموضوع. أما في حالة النوع الثاني، الذي تكون فيه المعارف العلمية شبه يقينية، فالتعامل معها يكون من خلال المنهج العلمي مباشرة دون الحاجة إلى تحليل القضية أو اتباع الخطوات المنهجية المرتبطة بالقضايا المشتركة.

## ٥ - التطبيق في العلوم الإنسانية

هنا تصبح طبيعة العلوم الإنسانية التي لا تفصل بشكل كامل بين الذات والموضوع، والتي مثلت مشكلة بالنسبة إلى النموذج الميكانيكي، أمراً تطبيقياً طبيعياً في النموذج الجديد الذي لا يعتمد الفصل الكامل بين الذات والموضوع. فالاعتماد على منهج «الفصل - الوصل» يؤدي تلقائياً إلى التعامل مع العلوم الإنسانية في إطار سمتها الأساسية، وهي عدم الفصل بين الذات والموضوع.

ولكن لأن النموذج الجديد لم يتشكّل بصورة كاملة بعد، ولأن القوانين الطبيعية البديلة من القوانين الميكانيكية لم تتم صياغتها بعد، فلم تظهر حتى الآن المعالجة الصحيحة للعلوم الإنسانية. لذلك ما زالت مشكلة العلوم الإنسانية قائمة. بهذا المعنى تكون كلّ موضوعات العلوم الإنسانية محلاً لتطبيق منهج «الفصل - الوصل» دون استثناء. وكل موضوعات العلوم الإنسانية تدخل أيضاً ضمن مجال المناطق الغامضة في العلم.

وهذا يترتب عليه نتيجة مهمة، هي أن تطبيق منهج «الفصل - الوصل»، كما طرحناه آنفاً، على الموضوعات المختلفة للعلوم الإنسانية، يؤدي إلى أن تكون الاختلافات في التصورات قائمة في كلّ العلوم الإنسانية. بهذا المعنى، يمكن أن تختلف التصورات التي يركز عليها علم الاجتماع من نظرة إلى أخرى، ولكنها تشترك في الصورة العامة للمنهج في علم الاجتماع. وهذا نراه اليوم في التعدّد الكبير جداً في مذاهب علم الاجتماع. وهذا أيضاً نراه في علم النفس، حيث تتعدّد نظريات علم النفس ونظريات الشخصية، وتتقارب المناهج العلمية فيه. وكذلك الأمر في ما يخصّ علم التاريخ... إلخ.

بهذا المعنى، يكون التأسيس العلمي للنهضة العربية في الوقت ذاته مشاركة في تأسيس التصور الجديد للعلوم الإنسانية، ومساهمة في حلّ هذه الإشكالية. فالاعتماد على منهج «الفصل - الوصل»، إضافة إلى المساهمة الإيجابية في صياغة النموذج العلمي الجديد، ثمّ العمل على صياغة قوانين الطبيعة في كلّ مستوياتها؛ كلّ ذلك ينتهي في النهاية إلى تقديم حلّ لمشكلة العلوم الإنسانية وتأسيسها من جديد □